



مشاركة المرأة السياسية

في العمل السوري المعارض



جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة
في إصدار المعلومات وعمل
الدراسات، والأبحاث المتعلقة
بالشأن السياسي، الاجتماعي،
الاقتصادي، والقانوني في منطقة
الشرق الأوسط، والمتعلقة
بالشأن السوري بخاصة، بحيث
يعد جسوراً للمسؤولين وصناع
القرار في كافة تخصصات
الدولة، وقطاعات التنمية،
لمساعدتهم في اتخاذ القرارات
المتوازنة المتعلقة بقضايا
المنطقة، وذلك بتزويدهم
بالمعطيات والتقارير العلمية
الواقعية الدقيقة.

جميع الحقوق محفوظة
لمركز جسور للدراسات
© 2016

تركيا - غازي عنتاب

info@jusoor.co
www.jusoor.co

المحتويات

- تمهيد.....3
- أولاً: المشاركة في العمل المدني والحقوقى.....3
- ثانياً: المشاركة في الكيانات السياسية.....4
- دوافع المشاركة السياسية للمرأة.....4
- معوقات المشاركة السياسية للمرأة السورية.....5
- مشاركة المرأة إلى أين؟.....5

تمهيد

شاركت المرأة على نطاق واسع في الحراك المدني المعارض الذي شهدته سورية منذ عام 2011، حيث حضرت على نطاق واسع في المظاهرات الشعبية، وفي التنسيقيات وفي العمل الإعلامي وفي الخدمات الصحية والخدمات المساندة الأخرى.

لكن هذه المشاركة لم تنعكس في الإطار السياسي المعارض الخارجي، حيث اقتصرت مشاركة النساء على الإطار الرمزي والمحدود، وبقيت هذه المشاركة في حدود تقل عن حجم مشاركة المرأة في مجالات العمل المعارض الأخرى.

ويحاول هذا التقرير استعراض مشاركة المرأة منذ بداية تشكيل الكيانات السياسية المعارضة، بكل أشكالها، ومقارنتها مع المنصات الأخرى الموازية، وتحليل أبعاد وأشكال هذه المشاركة، والمعوقات التي واجهتها.

أولاً: المشاركة في العمل المدني والحقوقى

شاركت المرأة في العمل المدني والحقوقى، على ثلاثة مستويات:

شهد العمل الحقوقي والمدني المناهض للنظام داخل سورية مشاركة بارزة لعدد من النساء في مواقع قيادية، فيما شاركت أعداد كبيرة من النساء في الأدوار التنفيذية.

وانتمت معظم النساء اللواتي شاركن في الحراك المناهض في عام 2011 إلى مجموعتين أساسيتين: النشطاء الحقوقيون والسياسيون المعروفون سابقاً، والفنانون.

وضمت المجموعة الأولى شخصيات مثل رزان زيتونه، والتي كانت تنشط في المجال الحقوقي لسنوات قبل عام 2011، وسهير الأتاسي، والتي عُرفت في المنتديات السياسية التي شهدتها دمشق في عام 2001.

أما المجموعة الثانية فضمّت فنانات مثل: يارا صبري، وأصالة نصري، ومي سكاف، وسمر كوكش، وليلى عوض، وكندا علوش، وفدوى سليمان.

وقد انضمت المجموعة الأولى إلى قائمة الفاعلية المباشرة في العمل العام، فيما تمحورت أدوار المجموعة الثانية في تقديم المواقف الداعمة للحراك المعارض.

وقد دفع عدد من النساء المشاركات في الحراك المعارض ثمناً كبيراً لمواقفهن. فقد تعرّضت الفنانتان سمر كوكش وليلى عوض للسجن لعدّة سنوات، فيما أجبرت الأخريات على مغادرة البلاد، أو على البقاء خارجها.

وبطبيعة الحال، فإنّ النساء الفاعلات في العمل الحقوقي والميداني تعرّضن للملاحقة مثل نظرائهن من الرجال، مما اضطرهن لمغادرة البلاد، أو الانتقال إلى مناطق سيطرة المعارضة.

في 2013/12/9 قامت مجموعة مسلحة مجهولة باقتحام مكتب التنمية المحلية ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا في مدينة دوما في ريف دمشق، والواقع تحت سيطرة فصائل جيش الإسلام، وقاموا باختطاف رزان زيتونة مع زملاء آخرين لها. ولم يُعرف مصيرها حتى اليوم.

ثانياً: المشاركة في الكيانات السياسية

ضمّ المجلس الوطني السوري، وهو الكيان السياسي الأول عدداً محدوداً من النساء، حيث لم تتجاوز نسبته في مرحلة التأسيس 7.1%، فيما وصلت نسبة المرأة في المراحل اللاحقة إلى حوالي 12% من مجمل الأعضاء.

بدأ الإئتلاف الوطني الذي تأسس في 2012/11/11 بمعدل مشاركة نسائية تقل عن نظيره في المجلس الوطني في توسعته الأخيرة. حيث كانت النسبة تقل عن 4.5%. لكن الهيئة السياسية في الإئتلاف الوطني قررت في 2016/4/26 تخصيص كوتا نسوية بنسبة 15% من مجمل الأعضاء.

حصلت المرأة في الإئتلاف الوطني على مواقع قيادية متقدمة، حيث شغرت امرأتان موقع نائب رئيس الإئتلاف (نورا الجيزاوي وسميرة المسالمة)، فيما شغلت سهير الأتاسي موقع رئيس وحدة تنسيق الدعم.

وفي الحكومة المؤقتة، انحصرت تمثيل المرأة في الحكومة الأولى برئاسة د. أحمد طعمة في حقيبة واحدة، وهي وزارة الثقافة التي شغلها تغريد الحجلي، ثم سماح هدايا. فيما غاب تمثيل المرأة في تشكيل حكومة د. جواد أبو حطب.

وكما في أعضاء الحكومة، فإنّ التمثيل النسائي في مجالس المحافظات يكاد يكون معدوماً. حيث بلغت نسبة التمثيل النسائي (0%) في كل المجالس، ما عدا مجلس محافظة القنيطرة بنسبة (3%)، ومجلس دمشق وريفها بنسبة (13%).

وتشكّل النساء (9%) من أعضاء الهيئة العليا للمفاوضات، وهي نسبة تقل عن نظيرتها في الإئتلاف حالياً. وفي هيئة التنسيق الوطني، انخفضت نسبة تمثيل المرأة إلى (8%) من أعضاء المكتب التنفيذي، فيما تصل النسبة في المجلس الوطني الكردي إلى (14%).

ولا يختلف الأمر في الأحزاب والتشكيلات السياسية، فمعظم المكونات التي تُشكّل بدورها الإئتلاف والمجلس الوطني وهيئة التنسيق... إلخ تضمّ في صفوفها أعداداً محدودة من النساء، وتصل إلى 0% في بعض المجموعات، فيما تتراوح لدى معظمها بين 3-5%.

وللمفارقة، فإنّ أدبيات جميع قوى المعارضة السياسية تتفق على تعزيز دور المرأة في المجتمع، وقد أوردت البيانات التأسيسية للإئتلاف الوطني والمجلس الوطني عبارات من قبيل أن هذه الكيانات ترفض كل أشكال الاضطهاد والإقصاء والقهر والتمييز المبني بين الجنسين، وضمان حقوق المرأة كاملة بما في ذلك ضمان مشاركتها السياسية وكافة القطاعات الأخرى.

لكن هذه القوى عجزت عن تحويل هذه الأدبيات إلى واقع تنظيمي في داخل كياناتها، أو في داخل المجموعات الإئتلافية التي شكلتها مع قوى أخرى.

دوافع المشاركة السياسية للمرأة

تختلف دوافع مشاركة المرأة في العمل السياسي المعارض وفقاً لعدّة اعتبارات، ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلى:

- الدوافع الذاتية: تنشط أعداد من النساء في العمل العام أصلاً قبل عام 2011، أو قمن بالمشاركة فيه بفاعلية بعد عام 2011. ولم تكن هؤلاء النساء بحاجة إلى الكوتا النسائية أو الضغط من قبل أي جهة لتأمين مشاركتهن. ومن أبرز هؤلاء: بسمة قضماني، سمير المسالمة، سهير الأتاسي..
- الدوافع الخارجية: شكّل اهتمام الدبلوماسيين الدوليين والمنظمات غير الحكومية بنسبة تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية المعارضة دافعاً إجبارياً لإعادة هيكلة المجلس الوطني ومن ثم الإئتلاف الوطني من أجل تضمين أعداد من النساء في صفوفه، ومحاولة رفع نسب تمثيل المرأة.

معوقات المشاركة السياسية للمرأة السورية

- يمكن إجمال المعوقات التي حالت أمام المشاركة الفاعلة للمرأة في العمل السياسي المعارض بما يلي:
1. تنخفض نسبة مشاركة المرأة في العمل العام في منطقة الشرق الأوسط على العموم. ولا يختلف الأمر في سورية كثيراً عن بقية المنطقة.
 2. تبتعد المرأة السورية حتى قبل عام 2011 عن العمل العام، والعمل السياسي على وجه الخصوص، نظراً للضغوط الاجتماعية التي ترفض هذه المشاركة، وتعتبرها مما يناسب المرأة، ويضاف إلى ذلك المخاطر الأمنية الكبيرة على من يخوض في هذا المجال إن كان معارضاً، وهو ما يدفع حتى أعضاء الأسرة من المعارضين لمنع الإناث فيها من المشاركة والفاعلية، خوفاً مما قد يتعرضن له.
 3. أدّى غياب المرأة تاريخياً عن العمل العام، والسياسي منه على وجه الخصوص، إلى ضعف في عدد اللواتي يرغبن ولديهن ما يكفي من المؤهلات للمشاركة في تبوء المواقع السياسية أو الخدمية.
 4. لا تملك كل المكونات السياسية السورية المعارضة ثقافة مشاركة المرأة فيها، وبالتالي فإنّها عندما قامت بتشكيل الكيانات المشتركة (المجلس الوطني والإئتلاف مثلاً)، قامت بعكس الصورة التي تعيشها أصلاً، وعندما فُرض عليها لاعتبارات خارجية إضافة المكون النسائي، لم تتمكن من ترشيح أية أسماء تقريباً، لأنها غير موجودة لديها أصلاً! فبعد قرار الهيئة السياسية للإئتلاف بإضافة أعضاء من النساء إلى الهيئة العامة في عام 2016، واجهت كل الكتل مشكلة في تقديم ترشيحات، في الوقت الذي تحرص كل الكتل على إضافة مرشحين من أنصارها لزيادة حصتها في الإئتلاف. وينطبق الأمر ذاته على ترشيحات أسماء لمواقع الحكومة المؤقتة.
 5. ما زالت الكيانات السياسية تتعامل مع مشاركة المرأة كشكل تجميلي، من أجل إرضاء الشركاء الدوليين، وهو ما يمنع العديد من النساء اللواتي يتمتعن بكفاءات عن الانخراط في العمل العام، ما لم يتأكدن من أن مشاركتهن ستحظى بدور فاعل.

مشاركة المرأة إلى أين؟

تدلّل النسب السابقة على الضعف الشديد لمشاركة المرأة والذي يصل إلى الانعدام أحياناً، في كافة الصعد في صفوف المعارضة السورية، سواءً السياسية منها أو الإدارية.

ومع أن تطوراً جرى في أداء المعارضة السورية المتمثلة في "المجلس الوطني السوري، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، وهيئة التنسيق الوطنية"، على صعيد إشراك المرأة في العمل السياسي، يمكن ملاحظته في فرز هيئة استشارية نسائية خاصة داخل الهيئة العليا للمفاوضات، التي تمثل مظلة لتلك القوى السياسية، إلا أن الواقع العام لا يعكس أي أثر جديد لها، وذلك لأسباب عدة أهمها "ضعف ثقافة العمل السياسي عند المرأة السورية. عدم تخلص المعارضة السورية من سياسة المحاصصة والتكتل والإقصاء الداخلي، والمعايير التي تم فيها اختيار عضوات اللجنة الاستشارية لم تكن واضحة"⁽¹⁾. وليست منصات المعارضة الأخرى القاهرة وموسكو، أفضل حالاً بخصوص إشراكها للمرأة في العمل السياسي.

أما بخصوص مشاركة المرأة في الجانب الخدمي والإداري، فيبدو أنه شبه معدوم، مثلما تبين نسب التمثيل في مجالس المحافظات وحتى في حقائب الحكومة السورية المؤقتة.

ويتطلب إصلاح عدم التوازن الوصول إلى قناعة لدى مجتمع الرجال القائمين على العمل السياسي بأهمية مشاركة المرأة، لاعتبارات تتعلق بتفعيل دور المجتمع وليس لاعتبارات إرضاء الشركاء الخارجيين!

ومن أجل ذلك ينبغي على منظمات المجتمع المدني تقديم برامج ومشاريع تستهدف الفاعلين في العمل السياسي، من أجل التوعية بأهمية دور المرأة، والقيمة المضافة التي تملكها في العمل.

كما ينبغي تنفيذ برامج تستهدف المرأة السورية نفسها، بما يشمل توعيتها بأهمية مشاركتها في الشأن العام أولاً، ومساعدتها على اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة الفعالة.

كما ينبغي الاهتمام بدور الإعلام، التقليدي والبدلي، بحيث يكون مساهماً في عملية التوعية بدور المرأة، وبأهمية عكس صورة إيجابية عنها.

(1) "د. سميرة مبيض تكتب: في تجربة اللجنة الاستشارية النسائية لوفد المعارضة المفاوض". مدار اليوم، 4-12-2016.

<https://goo.gl/zl6Ow7>



جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

Kavalik Mah. Fevzi Çakmak CD.
Sevil Apt. N11 D8, 27060
Gaziantep - Turkey
+90 537 558 5821

info@jusoor.co
www.jusoor.co



@jusoorstudies